الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 1 ، ين يوسف بن خدة
كلية الحقوق

المخبر القانوني للذكاء الاصطناعي و المجتمع « LJIAS»
المعتمد بموجب المقرر رقم 241 المؤرخ في 23 ماي 2021

تنظم ملتقى وطني حضوري وعن بعد

أخلقة الحياة العامة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 :
" من البرنامج الرئاسي إلى التعديل الدستوري وصولا للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2023-2027"

يوم 21 أكتوبر 2026

الهيئة الشرفية للملتقى

أ.د حياهم عمار.....رئيس جامعة الجزائر1
أ.د.مدافر فايزة.....نائب رئيس الجامعة المكلفة بالدراسات العليا
د. قسايسية عيسى..... عميد كلية الحقوق
أ.د شويرب خالد.....رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق
أ.د زيدان محمد.....نائب العميد المكلف بالدراسات العليا
أ.د عميروش فتحي.....نائب العميد المكلف بالدراسات

الهيئة المشرفة على الملتقى

أ.د قمودي سهيلة.....مديرة المخبر
د. دبوشة فريد ..... .رئيس الملتقى الوطني
أ.د. بلطرش مياسة.....رئيسة اللجنة العلمية للملتقى الوطني
د. بوضياف قدور.....رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى
السيدة دلمي مونة.... المشرفة العامة على التظاهرات العلمية بالكلية

إشكالية الملتقى الوطني

لقد تواصلت مساعي الجزائر من أجل الوصول إلى منظومة تشريعية قادرة على مجابهة ظاهرة الفساد وحماية المال العام، من خلال الاهتمام بهذه الظاهرة على مستوى النص الدستوري، خاصة ما تعلق بوضع ضمانات دستورية لحماية المال العام ومكافحة الفساد، ولقد تجسد ذلك عبر دسترة مكافحة الفساد، عبر تأسيس هيئة دستورية استشارية تدعى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وهذا بداية من التعديل الدستوري لسنة 2016.

لكن بالرغم من كل الضمانات التشريعية والدستورية المكرسة لمحاربة ظاهرة الفساد وحماية المال العام، غير أنها أثبتت عجزها عن احتواء هذه الظاهرة، في ظل هشاشة الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام، لذلك كان لابد من الاتجاه نحو إصلاحات عميقة وجذرية، لإصلاح اختلالات الإطار القانوني.

هذه الاصلاحات كانت من بين الالتزامات 54 للسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون من أجل بناء جمهورية جديدة في إطار البرنامج الرئاسي 2019-2024، إذ أكد من خلاله على الأزمة الخطيرة التي تعرفها البلاد بسبب عدم الكفاءة والإهمال والفساد وتبديد المال العام، لذلك كان من بين أولوياته أخلقة السياسة والحياة العامة وتعزيز الحكم الراشد عبر الفصل بين المال والسياسة، ومحاربة الفساد والمحسوبية والمحاباة، وجعل الكفاءة معيار حاسم في التعيين والاختيار والمساءلة أمام هيئات الرقابة والمواطن، والشفافية في إدارة المال العام، بالإضافة إلى ضرورة الاسراع في التحول الرقمي لكل القطاعات، والتي تعتبر ضمانة جد هامة لتدعيم الشفافية والمساواة والحياد.

وتم تجسيد هذه الالتزامات من خلال التوجه نحو إصلاح دستوري حقيقي، يسعى إلى اقتلاع جذور الفساد في كل المؤسسات، ويضمن حماية المال العام، وهذا ما ظهر جليا من خلال مشروع التعديل الدستوري لسنة 2020، والذي جعل من حماية المال العام ومكافحة الفساد أحد المحاور الأساسية لمشروع التعديل الدستوري.

فمن بين أهم المحاور الأساسية التي كانت من أولويات لجنة الخبراء المكلفة بصياغة اقتراحات مراجعة الدستور، هو أخلقة الحياة العامة وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في تسيير الشؤون العمومية، خاصة ما تعلق بالبحث عن كيفية إيجاد ضمانات دستورية كفيلة بحماية الأموال العامة، وتدعيمها بوسائل فعالة للوقاية من الفساد ومكافحته، بما يتماشى والاتفاقيات الإفريقية والأممية لمكافحة الفساد لسنة 2003 التي صادقت عليها الجزائر.

لذلك نجد أنه من خلال بيان أسباب التعديل الدستوري، فقد أكدت اللجنة على أن أخلقة الحياة العامة تكتسي عند الرأي العام أهمية بالغة، بالنظر إلى الانحرافات التي عرفتها عملية تسيير الشؤون

العمومية خلال السنوات الأخيرة، وقد اهتمت اللجنة بالبحث عن كيفية إدراج في النص الدستوري ضمانات أكثر لحماية الأموال العامة، وإيجاد وسائل فعالة للوقاية من الفساد ومكافحته.

كما أكد بيان الأسباب أيضا، أن الأحكام المقترحة في هذا المحور تستهدف الرقي بالقواعد المتعارف عليها إلى المستوى الدستوري، منها تلك التي تمنع الجمع بين الوظائف العامة والنشاطات الخاصة، وتلك المتعلقة بإنشاء وظيفة أو إجراء طلب عمومي لا يستجيبان للمصلحة العامة، كما تم اقتراح أحكام تمنع كل عون عمومي من أن يكون في وضعية تضارب المصالح، كما اقترحت اللجنة على أن لا يحتوي التشريع على أحكام من شأنها أن تؤدي إلى الفساد كالغلو في الشروط القانونية، وبصفة عامة، تهدف هذه الأحكام إلى ضمان شفافية أكثر في تسيير الشؤون العمومية، باعتماد مبادئ الحكم الراشد كما هو مقرر دوليا، كما اهتمت اللجنة أيضا، بالدور الذي ينبغي أن يلعبه مجلس المحاسبة باعتباره هيئة رقابة عليا، من خلال الأحكام المخصصة له، غير أن اللجنة تقترح إعادة النظر في القانون المتعلق بتنظيم وسير هذا المجلس وتعزيز دوره الرقابي.

وهذا ما جسدته صراحة ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2020 عندما نصت على أن:" تُعَبِّر الجزائر عن تمسكها بالعمل للوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها". لذلك نجد أن التعديل الدستوري لسنة 2020 قد حاول استحداث مؤسسات رقابية غير خاضعة لأي جهاز، وهذا عبر استبدال الهيئة بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.، والارتقاء بها من المؤسسات الاستشارية إلى مؤسسات الرقابة، لذلك أكدت المادة 204 منه على أن:" السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته مؤسسة مستقلة".

هذه الإخيرة قامت بوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والسهر على تنفيذها ومتابعتها خلال الفترة الممتدة من 2023-2027، والتي تم اطلاقها في 11 جويلية 2023 بمنسبة اليوم الافريقي لمكافحة الفساد، وهي بمثابة التزام دولي لتوحيد جهود مكافحة الفساد من خلال خلق مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي مناهض للفساد، وإلى بناء الجزائر الجديدة قوامها دولة الحق والقانون، تكرس فيها مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، ووضع منظومة قانونية ومؤسساتية فعالة ومؤهلة.

كما ركزت الاستراتيجية الوطنية على أهمية التحول الرقمي باعتبارها ضمانة هامة لأخلقة الحياة العامة وتعزيز الشفافية والمساواة والحياد والمساءلة في تسيير الشأن العام، وذلك من خلال التركيز على رقمنة الخدمات والإجراءات الادارية، وتسهيل الوصول إلى المرفق العام، وعصرنة وتعزيز الشفافية في تسيير وإدارة الممتلكات والأموال العمومية، وكذلك تسهيل وصول المواطنين الى المعلومات المتعلقة بإدارة المالية العمومية، وتطوير المنظومة الوطنية للصفقات العمومية ورقمنتها.

كل هذا يدعونا إلى البحث عن أهم مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020، المتعلقة بأخلقة الحياة العامة وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في تسيير الشؤون العمومية، خاصة ما تعلق بالضمانات الدستورية الكفيلة بمواجهة ظاهرة الفساد، وكذلك الآليات المؤسساتية المكلفة بمكافحة الفساد والرقابة على الأموال العمومية.

وللإلمام أكثر بهذا الموضوع والإحاطة بكل جوانبه، نطرح إشكالية البحث التالية:

إذا كانت الإصلاحات الدستورية والتشريعية المتعاقبة، قد عجزت عن إيجاد منظومة قانونية ومؤسساتية كفيلة بمواجهة ظاهرة الفساد وحماية المال العام، وهذا ما حتّم على السلطات العمومية الاتجاه نحو وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وهي بمثابة التزام دولي لتوحيد جهود مكافحة الفساد، تدعمت بإصلاحات قانونية ومؤسساتية عميقة وجذرية، لإصلاح اختلالات الإطار القانوني والتي جعلت من مكافحة الفساد أولوية وطنية، خاصة مع تبني استراتيجية الجزائر الرقمية، فهل تَمكَّنت هذه الاصلاحات من تجاوز الاختلالات السابقة، من خلال تكريس ضمانات تعزز الشفافية والنزاهة والمساءلة في تسيير الشأن العام، بالإضافة إلى تدعيم دور المؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد وحماية المال العام من أجل بناء الجزائر الجديدة؟.

محاور الملتقى الوطني

المحور الأول: الاطار الدستوري والتشريعي لأخلقة الحياة العامة.

- الضمانات والأسس الدستورية لأخلقة الحياة العامة في إطار التعديل الدستوري لسنة 2020.
- الاتفاقيات الدولية المصادق عليها: التزام دولي لتوحيد الجهود من أجل التصدي للفساد.
- الاطار التشريعي: "يتطلب مواصلة الاصلاحات التشريعية"

المحور الثاني: التدابير المكرسة دستوريا وتشريعيا.

- نزاهة الموظف العمومي.
- الشفافية في تسيير الشؤون العمومية وفي القطاع الاقتصادي.
- تعزيز المساءلة في تسيير الشؤون العمومية.
- تخفيف العبئ الاداري.
- التحول الرقمي: خيار استراتيجي وضمانة هامة لتدعيم الشفافية والمساواة والحياد والقضاء على الفساد وتعزيز الثقة بين المواطن والادارة العمومية.
- التصريح بالممتلكات: بين النص الدستوري والاطار التشريعي(النظام الداخلي للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته)

المحور الثالث: مكانة المؤسسات الدستورية المكلفة بالرقابة على الأموال العمومية ومكافحة الفساد.

- الدور الرقابي للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعزيز مكانة مجلس المحاسبة في الرقابة على الممتلكات والأموال العمومية.
- تعزيز الدور الرقابي للبرلمان في إطار التعديل الدستوري لسنة 2020.
- دور القضاء في التصدي للفساد: الأقطاب الجزائية المتخصصة.
- المؤسسات الأخرى:

- الديوان الوطني لقمع الفساد
- خلية معالجة الاستعلام المالي
- المفتشية العامة للمالية.

المحور الرابع: الآليات الوطنية والدولية لمكافحة الفساد:

1- مكافحة الفساد على مستوى الادارات العمومية والقطاع الاقتصادي.
2- تفعيل دور الحركة الجمعوية والمجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته.
3- إشراك وسائل الاعلام.
4- اعادة النظر في الاطار القانوني للديمقراطية التشاركية: ضمانة دستورية لتعزيز الرقابة والمشاركة في تسيير الشأن العام.
5- تجارب الدول في التصدي لهذه الظاهرة.

المحور الخامس: قراءة في الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والتقرير السنوي للسلطة العليا.

المحور السادس: التبليغ عن الفساد أداة فعالة في الكشف عن الفساد: "ثقافة المساهمة في دعم مؤسسات الدولة"

- ضمانات حماية المبلغين في قضايا الفساد(التدابير الاجرائية والتدابير غير الاجرائية)
- الفضاء الرقمي للتبليغ عن الفساد: خطوة نوعية لتعزيز الشفافية وترسيخ النزاهة.

المحور السابع : دعم جهود الوقاية من الفساد ومكافحته من خلال التنسيق والتعاون الدولي.

المحور الثامن: التحديات التي تواجه فعالية التدابير لأخلقة الحياة العامة وتعزيز النزاهة والشفافية.

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى الوطني

رئيسة اللجنة العلمية : الأستاذة الدكتورة بلطرش مياسة
أعضاء اللجنة العلمية
الأستاذ الدكتور أحميداتو محمد..... جامعة الجزائر1
الاستاذة الدكتورة سليماني هندون.....جامعة الجزائر1
الاستاذة الدكتورة شيعاوي وفاء.....جامعة الجزائر1
الاستاذ الدكتور آيت دحمان سيد علي.....جامعة الجزائر1
الاستاذ الدكتور دريسي جمال.....جامعة الجزائر1
الاستاذة الدكتورة سمري سامية..... جامعة الجزائر1
الاستاذة الدكتورة دوايسية كريمة..... جامعة الجزائر1
الأستاذ الدكتور أوكيل محمد أمين.....جامعة الجزائر1
الدكتورة مراح صليحة .....جامعة الجزائر1
الدكتورة بن زاغو نزيهة .....جامعة الجزائر1
الدكتورة بوطيبة سامية .....جامعة الجزائر1
الدكتور مدبر صدام حسين.....جامعة تيبازة
الدكتورة قرماش كاتية.....جامعة سطيف2
الدكتور غانس حبيب الرحمان.....جامعة الجزائر1
الدكتور حدو رابح.....جامعة الجزائر1

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى

د. بوضياف قدور رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى

أ.د. عميمر نعيمة

الدكتور قوق سفيان

الدكتور خضراوي عقبة

ط.د. بن لعلام زينة

الدكتور باهي هشام (جامعة بسكرة)

ط.د ختال نور الهدى(جامعة تيبازة)

شروط المشاركة في الملتقى الوطني

يجب أن تكون المداخلة متعلقة بأحد المحاور السالف ذكرها، وأن لا يكون موضوع المداخلة قد سبق نشره أو تمت المشاركة به في ندوات علمية أخرى.تحرر المداخلة باستعمال خط simplified arabic مقياس 14 بالنسبة للمتن، و12 بالنسبة للتهميش، أما المداخلات باللغة الأجنبية فتكون بخط times news roman مقياس 14.

لا يقل عدد الصفحات عن 10 صفحات، ولا يزيد عن 15صفحة.

آخر أجل لإرسال المداخلة كاملة يوم : 20 سبتمبر 2026.

تاريخ الرد على المداخلات المقبولة: يوم 01 أكتوبر 2026.

انعقاد الملتقى الوطني: يوم 21 أكتوبر 2026.

ترسل المداخلات عبر البريد الالكتروني المهني : f.deboucha@univ-alger.dz